

أنطوان شلحت *

الهاجس الأمني في صلب الانتخابات الإسرائيلية

فجر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بؤرة خلاف جديدة مع البيت الأبيض، بإلقائه خطاباً أمام الكونغرس الأميركي، على الرغم من عدم الرضى الذي أبدته إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما، بينما لم يوفّر هو وأقطاب حزبه الليكود واليمين في إسرائيل عامة فرصة خلال حملة الانتخابات العامة الأخيرة إلاّ وركزوا فيها على الشؤون الأمنية، وذلك في مقابل محاولة تركيز "معسكر الوسط- اليسار" على الشؤون الاجتماعية- الاقتصادية، وعلى قضايا الفساد. وأبرز ما حدث نتيجة ذلك أن القضايا السياسية، وفي صلبها الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي الذي كان في الماضي يشغل بهذا القدر أو ذاك مكاناً رئيسياً في المعارك الانتخابية، نُحيت أكثر فأكثر إلى هامش هذه الانتخابات.

وتغدّت هذه التنحية أكثر من أي شيء آخر من حقيقة وجود إجماع إسرائيلي واسع على أن احتمالات التوصل، في الوقت الحالي، إلى تسوية دائمة تضع حداً لهذا الصراع، منخفضة للغاية. وهو إجماع بات ينطبق أيضاً على قوى سياسية إسرائيلية كانت تطالب بالدفع قدماً بهذه التسوية، وفي مقدمها حزب العمل.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد فترة وجيزة من مصادقة الهيئة العامة للكنيست الإسرائيلي، في ٢٠١٤/١٢/٣، على مشروع قانون حل الكنيست الـ ١٩ وتقديم موعد الانتخابات للكنيست الجديد الـ ٢٠، إلى ٢٠١٥/٣/١٧، ظهرت ملامح حركات حزبية تتضمن اصطفاقات جديدة، وخصوصاً داخل معسكر الوسط - اليسار، إلى جانب ظهور احتمالات حدوث بعض الانشقاقات، ولا سيما في معسكرَي التيار القومي الصهيوني ("البيت اليهودي") والتيار الحريدي (حزب شاس). وقد أسفرت هذه الحركات في نهاية المطاف عمّا يلي:

- ١ - قيام تحالف بين حزبي العمل (بزعمارة عضو الكنيست يتسحاق هيرتسوغ) و"الحركة" (بزعمارة وزيرة العدل المقالة تسيبي ليفني) أطلق عليه اسم "المعسكر الصهيوني".
- ٢ - انشقاق عضو الكنيست إيلي يشاي عن حزب شاس الذي سبق أن تولى رئاسته، وإنشاؤه حزباً حريدياً - يمينياً متطرفاً جديداً باسم "ياحد - الشعب معنا" يضم تحالفاً مع فلول حزب "كاخ" اليميني المتطرف المحظور الذي أسسه الحاخام مئير كهانا.
- ٣ - إعلان الوزير السابق من الليكود موشيه كلون إقامة حزب جديد باسم "كلنا"، مشيراً إلى أن

* كاتب وباحث فلسطيني.

برنامج ستركز على القضايا الاقتصادية - الاجتماعية.

وأُسفرت هذه الحراكات أيضاً عن إقامة "قائمة مشتركة" بين جميع الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة في صفوف الفلسطينيين في الداخل.

وورد في البرنامج السياسي - الأمني لـ "المعسكر الصهيوني" أنه في حال تمكّن من تأليف الحكومة الإسرائيلية المقبلة، فإنه سيبادر إلى الدفع قدماً بالخطوات التالية:

- ١ - توفير غطاء دولي وإقليمي للحرب على الإرهاب، وللحفاظ على أمن المواطنين في إسرائيل، وكذلك لحماية الجنود الإسرائيليين في لاهاي (المحكمة الجنائية الدولية).
- ٢ - ترميم العلاقات مع الولايات المتحدة، وتجديد حلفاء إسرائيل لمصلحتها، في سبيل كبح الهجوم السياسي الفلسطيني الذي يتسبب بإضعاف إسرائيل.
- ٣ - استئناف العملية السياسية قدر الإمكان على أساس شروط إسرائيل، ومن خلال إيجاد تحالفات إقليمية تؤدي إلى تغيير إقليمي شامل.
- ٤ - المبادرة إلى وقف إهدار الأموال على مستوطنات معزولة وبؤر استيطانية غير قانونية، واستثمار الأموال في التربية والصحة والنقب والجليل، وأيضاً الحفاظ على الكتل الاستيطانية الكبرى.
- ٥ - المبادرة من خلال الدعم الدولي إلى خطة تنص على تجريد غزة من السلاح، وعلى ترميم القطاع بتمويل دول العالم.

ويؤكد البرنامج أن هذه الخطوات من شأنها أن تحسّن علاقات إسرائيل بالعالم والولايات المتحدة ودول المنطقة، وأن تقرب التهدة، وتعيد الشعور بالأمن، وتتيح إمكان انطلاق عملية سياسية في المدى البعيد. ويتغاضى البرنامج كلياً عن غاية مثل هذه العملية السياسية (موقع قائمة "المعسكر الصهيوني" في الشبكة الإلكترونية).

من الملاحظ إذاً أن هذا البرنامج يرى أن أقصى ما تحتاج إسرائيل إليه في المسألة الفلسطينية هو "عملية سياسية" لا تفضي بالضرورة إلى سلام يلبي أدنى المطالب الفلسطينية، لكن من شأنها أن تعيد الشرعية إلى السياسة الإسرائيلية.

وتجري الإشارة في إسرائيل مراراً وتكراراً إلى أن عدم إجراء مفاوضات لتسوية دائمة يزعزع شرعية نشاطات إسرائيل السياسية والعسكرية في عدة مجالات في المنظومة الدولية: دبلوماسياً، وقانونياً، واقتصادياً، وما شابه. وتمثّل آخر مظاهر ذلك في ورقة "تقدير موقف" صادرة عن "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، ذُكر فيها أيضاً أن العلاقات المتداعية إلى حد القطيعة على صعيد المحادثات السياسية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، يجري استغلالها من طرف جهات سياسية ومنظمات غير حكومية في أرجاء العالم لشنّ حملة تهدف إلى تشويه سمعة إسرائيل. فهي - برأي كاتب الورقة - تُصوّر من طرف هذه الهيئات على "أنها دولة عدوانية وغير إنسانية، تعمل بطريقة غير متناسبة ضد شعب أضعف منها ومن دون تمييز!" (غلعاد شير وليران أوفيك، "استراتيجية سياسية متكاملة: إقليمية، ثنائية، وخطوات مستقلة"، تل أبيب: جامعة تل أبيب - معهد أبحاث الأمن القومي، ١٣ / ٢ / ٢٠١٥، نشرة "مختارات من الصحف العبرية" الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٨ / ٢ / ٢٠١٥).

وبالتوازي مع غياب "التمييز" السياسي لمعسكر الوسط - اليسار من معسكر اليمين، كان ثمة توافق في الآراء بين حزبي الليكود والعمل على القضايا الأمنية خلال الحملة الانتخابية الأخيرة،

بحسب ما لفت أحد القادة السابقين لحزب الليكود (وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشيه أرينز)، مشيراً إلى أن هذا التطور يشكل أمراً جديداً لم يكن موجوداً من قبل. وفي الوقت عينه شدّد أرينز على أن هذا التوافق يهدف ضمن أهداف أخرى إلى إزالة الانطباع الراسخ بين أوساط الناخبين الإسرائيليين أن حزب العمل يتساهل في الموضوعات الأمنية. كما رأى أن إطلاق اسم "المعسكر الصهيوني" على تحالف العمل مع حزب "الحركة" يُعتبر محاولة مكشوفة لإصلاح هذه الصورة ("هآرتس"، ٢٠١٥/٣/٣، عن نشرة "مختارات").

رئيس جديد لهيئة الأركان العامة

في ١٧ شباط / فبراير ٢٠١٥ بدأ الجنرال غادي آيزنكوت رسمياً تولّي مهمات منصب رئيس هيئة الأركان العامة الـ ٢١ للجيش الإسرائيلي خلفاً للجنرال بني غانتس. وأشارت أغلبية تعليقات محلّي الشؤون العسكرية إلى أن من المنطقي الافتراض أن آيزنكوت سيضع على طاولة هيئة الأركان العامة ثلاثة تهديدات مركزية ماثلة أمام إسرائيل في الوقت الحالي:

الأول، احتمال انفجار الأوضاع في قطاع غزة، ربما في الصيف القريب، ففي قيادة الجيش يدركون أنه إذا لم تتم إعادة إعمار غزة بتسارع كبير فإنه يجب أن يكون هناك استعداد لحرب جديدة، فضلاً عن أن الشرخ المتواصل بين حركة "حماس" والسلطة الفلسطينية، وتشديد الحصار المصري على قطاع غزة، يحشران حركة "حماس" في الزاوية. الثاني يأتي من الضفة الغربية، في ضوء عقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية واتخاذ قراراً يقضي بوقف التنسيق الأمني مع إسرائيل عن طريق نقل الصلاحيات المدنية في المدن الفلسطينية إلى إسرائيل.

الثالث يأتي من المنطقة الشمالية، ذلك بأن المواجهات في سورية تغيّر وجهتها في كل لحظة، والإيرانيون في المقابل حسّنوا، بصورة جوهرية، قدرة القتال لدى حزب الله في لبنان (أليكس فيشمان، "يديعوت أحرونوت"، ١٧ / ٢ / ٢٠١٥، عن نشرة "مختارات").

وبطبيعة الحال، فإن التركيز على "التهديدات المركزية" من الناحية الأمنية اقتترن بمحاولة التطرق إلى إرث رئيس الأركان المنتهية ولايته غانتس. وفي هذا الشأن، لفت المحلل العسكري لصحيفة "هآرتس" عاموس هرئيل إلى أن غانتس أبدى في سياق الكلمة التي ألقاها خلال مراسم التسلم ولتسليم لقيادة أركان الجيش امتعاضه من تعكّر صفو العلاقات الإسرائيلية - الأميركية على خلفية الخلافات بين الدولتين بشأن البرنامج النووي الإيراني عامة، والصدام مع نتنياهو فيما يتعلق بالخطاب الذي قرّر إلقاءه في الكونغرس من وراء ظهر الإدارة الأميركية خاصة.

وأكد غانتس في كلمته أنه "في الوقت الذي يُطلب منا أن ننظر إلى التحديات الأكثر بعداً، فمن المهم أن نمد أيدينا إلى حلفائنا، وأن نوفر معهم مجالات للمصالح التي تدفع نحو الحلول وتضمن ألا يظل شعبنا مواجهاً لمصيره بمفرده" (نشرة "مختارات"، ١٩ / ٢ / ٢٠١٥).

"القائمة المشتركة" لفلسطيني ٤٨ - بداية مرحلة جديدة؟

شكل الفلسطينيون في إسرائيل "قائمة مشتركة" لانتخابات الكنيست الجديد بمشاركة كل من

الجهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، والحركة الإسلامية - الجناح الجنوبي، والتجمع الوطني الديمقراطي (بلد)، والحركة العربية للتغيير.

وجاء في البرنامج الانتخابي لهذه القائمة أنها "تعبّر عن الوحدة النضالية للجماهير العربية الفلسطينية في مواجهة السلطة الحاكمة وأذرعها وأحزابها، وعن الشراكة الكفاحية مع القوى اليهودية المناضلة ضد الاحتلال والعنصرية والتمييز، وتشكّل بديلاً ديمقراطياً في مواجهة المعسكر القومي بزعمامة نتنياهو والمعسكر الصهيوني بزعمامة هيرتسوغ وليفني".

وجاء أيضاً: تشكّلت القائمة المشتركة لترسيخ وحدة الصف في وجه العنصرية، ولزيادة وزن وتأثير الجماهير العربية وجميع القوى المناهضة للاحتلال والعنصرية. وفي هذه القائمة يحافظ كل حزب على هويته الفكرية، ويعمل كل الشركاء معاً وفق المبادئ الأساسية وبحسب برنامج العمل المتفق عليه.

وأشير أيضاً في البرنامج نفسه إلى أن القائمة المشتركة هي خطوة نوعية في مسيرة العمل السياسي والبرلماني للجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل، وأنها إطار ديمقراطي يستقطب جميع القوى التقدمية في البلد، ورافعة لعمل جماعي مشترك نريد أن ينعكس على الهيئات التمثيلية للجماهير العربية، كاللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية ولجنة المتابعة العليا للجماهير العربية ولجان الطلاب العرب، وعلى مجمل المناخ السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي الذي هو في أمس الحاجة إلى قيم الوحدة والشراكة إلى جانب احترام التعددية والاختلاف والتميز.

وتؤكد مركبات القائمة المشتركة أن سبب تشكيلها لا يعود فقط إلى رفع نسبة الحسم في الانتخابات الإسرائيلية من ٢٪ إلى ٣،٢٥٪، بل أيضاً إلى نضوج أسباب أخرى منها تفاقم أوضاع العنصرية والتمييز في إسرائيل.

ووفقاً لما أكده رئيس القائمة المشتركة أيمن عودة من حداش: "لدينا إنجاز هام نابع من مسؤولية سياسية ووطنية، وهو تغليب القواسم المشتركة، من دون إلغاء خصوصية وهوية كل حزب. إن القائمة المشتركة هي قائمة ديمقراطية في تركيبها وفي مقولتها، لا تكتفي بتوحيد الأقلية العربية المضطهدة، بل تضمّ كل القوى اليهودية المناهضة للعنصرية والاحتلال، وتشكّل نواة لاصطفاف ديمقراطي واسع إزاء خطر التدهور الفاشي. ونحن لا نفرق بالانتخابات فقط، وإنما بمهامنا وتحدياتنا بعد الانتخابات أيضاً" (جريدة "الاتحاد"، ٢٧ / ٢ / ٢٠١٥).

كما يؤكد عضو الكنيست إبراهيم صرصور من الحركة الإسلامية - الجناح الجنوبي أن من أهم أسباب تشكيل القائمة المشتركة "تفاقم العنصرية وتغول التطرف اليميني المتجسد في تزايد مظاهر العنف ضد المجتمع العربي ومؤسساته، وسنّ التشريعات والقوانين الأكثر عنصرية في تاريخ إسرائيل، وتشدد السياسات الحكومية واستمرار إهمالها للاحتياجات الحقيقية لمجتمعنا العربي في كل مجالات الحياة وبالذات في مجال التنظيم والبناء". وشدد على أن القائمة هي البداية وليست النهاية، وتحمل معها أمواجاً عاتية من التفاؤل والأمل في مستقبل أفضل للجماهير العربية في البلد على مستوى الحضور والأداء ("شبكة أمين" الإلكترونية، فلسطين، ١٨ / ٢ / ٢٠١٥).

ويرى عوض عبد الفتاح الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي أن الفائدة الاستراتيجية للقائمة المشتركة تفوق عدد المقاعد التي ستحصل عليها في الكنيست الإسرائيلي، كما يجب التأكيد أن رفع نسبة الحسم ليست المحرك الوحيد والرئيسي للاتفاق بشأن الوحدة الانتخابية.

وبحسب رأيه، فإن أغلبية المصوتين والمطلعين على الصيرورة التاريخية للتجربة السياسية

لفلسطيني ٤٨ تعرف أن أي محطة تاريخية في حياة شعب خاضع لحكم استعماري يجب أن يجري استثمارها وترسيخها عبر الانتقال إلى مرحلة أرقى. وفي حالتنا، فإن هذا كان وما زال يتمثل في إقامة المؤسسات القومية، والدفع في اتجاه الاعتماد على الذات. والحكم الذاتي الثقافي الذي نطرحه هو أدنى أشكال حق تقرير المصير لأقلية أصلانية سلّخت عن شعبها وأمتها، وتعيش تحت حكم دولة غازية، تحظى بشرعية دولية. وهو الخيار الوحيد (الانتقالي) الكفيل بحماية الهوية والوجود وضمان التطور الطبيعي في ظل غياب انتصار فلسطيني وعربي على الصهيونية، وهو أيضاً خيار بنائي يمهد ويعزز دورنا في خيار التحرير والتحرر النهائي من المشروع الكولونيالي الصهيوني. وهذه هي الفائدة الاستراتيجية التي يجب أن تتولد من هذه التجربة الانتخابية المشتركة وغير المسبوقة، أي إقامة المؤسسات الوطنية المنتخبة وتقويتها كي تكون قادرة على حماية الناس على المستوى اليومي، وقيادتها نحو هدفها التحرري النهائي. وقد جرى إضاعة فرصة استثمار المحطات التاريخية السابقة والجديدة منها التي مرّ بها شعبنا حتى الآن (موقع "عرب ٤٨" الإلكتروني، ٢٠١٥/٣/٦).

بناءً على ذلك، فإن من السابق لأوانه الحكم على هذه التجربة ومدى القدرة الكامنة فيها على الاستمرار مع أنها تنطوي على أكثر من دلالة على مستوى التحديات الماثلة أمام الفلسطينيين في إسرائيل وأمام القضية الفلسطينية بصورة عامة.

خطاب نتنياهو أمام الكونغرس

ومن خارج السياق الانتخابي المهيمن إسرائيلياً هذه الأيام، فإن إصرار نتنياهو على إلقاء خطابه أمام الكونغرس في ٣ آذار / مارس، أحدث نوعاً من الصدمة في واشنطن وفي تل أبيب على حد سواء. وإذا كان مضمون الخطاب لم يأت بجديد بحسب أوباما، وتسبب بأضرار في العلاقات مع الولايات المتحدة وفق هيرتسوغ، فإنه ولأول مرة سجّل اصطفاً إسرائيلياً إلى طرف سياسي أميركي واحد، بعيداً عن الحياد الإسرائيلي النمطي في التعامل مع المسائل السياسية الأميركية الداخلية.

ورداً على خطاب نتنياهو، قال الرئيس الأميركي باراك أوباما إن الخطاب "لم يقدم بديلاً قابلاً للتطبيق. لم نتوصل إلى اتفاق بعد، لكن إذا نجحنا فإن ذلك سيكون أفضل اتفاق ممكن مع إيران لمنعها من امتلاك سلاح نووي".

وفي إسرائيل، قال زعيم المعارضة يتسحاق هيرتسوغ: "لا شك أن رئيس الحكومة خطيب ماهر، ولكن لنعترف بالحقيقة: الخطاب الذي سمعناه اليوم مهما كان مثيراً للإعجاب، لن يوقف البرنامج النووي الإيراني". وأضاف: "كما أنه لن يؤثر على الصفقة الجاري إبرامها. لن يؤثر على المضمون ولا الروزنامات. هذا الخطاب هو ضرر مباشر للعلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة"، مؤكداً أن إسرائيل كلل تدفع ثمن هذا الشرخ في العلاقات مع البيت الأبيض.

وقالت صحيفة "نيويورك تايمز" في تقريرها عن خطاب نتنياهو في الكونغرس: "إن واشنطن لا تذكر مثل هذه المسرحية السياسية الانتهازية من قبل. وقد اتخذ هذا المشهد طابعاً أسوأ لأنه كان يُقصد به تحدي سياسة الرئيس أوباما الخارجية" (موقع "إسرائيل ٢٤" [I 24] الإلكتروني، ٤ آذار / مارس ٢٠١٥). ■